S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/2000/7
9 March 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤١١٠، المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلم والأمن: الجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة على مجلس الأمن"، أدلى رئيس مجلس الأمن، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي:

"نظر مجلس الأمن في الجوانب الإنسانية للقضايا المعروضة عليه.

"ويشير مجلس الأمن إلى مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، ويؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس أيضا التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي والمساواة السيادية والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

"ويعترف مجلس الأمن بأهمية البعد الإنساني لصون السلم والأمن الدوليين، ولنظره في القضايا الإنسانية المتصلة بحماية جميع المدنيين وسواهم من غير المقاتلين في حالات الصراع المسلح. ويعترف المجلس بأن الأزمات ذات الطابع الإنساني يمكن أن تشكل في ذات الوقت أسبابا للصراعات ونتائج لها، ويمكنها أن تؤثر على الجهود التي يبذلها المجلس لمنع نشوب الصراعات وإنهائها، والتصدي للتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين.

"ويؤكد مجلس الأمن أن النظر في القضايا الإنسانية التالية في الوقت المناسب من شأنه أن يسهم في منع تصعيد الصراعات وفي صون السلم والأمن الدوليين:فتح السبل أمام موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من موظفي المساعدة الإنسانية والإمدادات الإنسانية للوصول إلى المدنيين المتأثرين بالحروب؛ والعناصر الإنسانية في اتفاقات السلام وفي عمليات حفظ السلام؛ والتنسيق بين المجلس وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ذات الصلة؛ والقيود على الموارد.

"ويعيد المجلس تأكيد اهتمامه برفاه المدنيين المتأثرين بالحروب، وبحقوقهم، ويكرر دعوته إلى جميع الأطراف في أي نزاع ضمان وصول موظفي المساعدة الإنسانية بأمان ودونما عوائق إلى هؤلاء المدنيين وفقا للقانون الدولي. ويعترف المجلس بأن تعاون جميع الأطراف المعنية أمر حيوي لضمان فعالية المساعدة الإنسانية وتوفيرها بأمان. وفي هذا الصدد، يكرر المجلس دعوته إلى

المتحاربين لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية، وأمنهم وحريتهم في التنقل. ويؤكد المجلس على أهمية تقديم المساعدة إلى كل من يحتاجون إليها، مع التأكيد بوجه خاص على النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخر المتضررة بالصراع المسلح، وذلك وفقا لمبدأ النزاهة.

"ويشير مجلس الأمن إلى أن الدعم الكامل وفي حينه للعناصر الإنسانية يمكن أن يشكل عنصرا حاسما في ضمان وتحسين استدامة أي اتفاق للسلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويؤكد أهمية إدراج العناصر الإنسانية في مفاوضات واتفاقات السلام، بما في ذلك مسألة أسرى الحرب والمحتجزين والمفقودين وغيرهم من المشمولين بحماية القانون الإنساني الدولي. ويدعو المجلس الأمين العام إلى أن يشجع على النظر في وقت مبكر في هذه العناصر الإنسانية في مفاوضات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة أو تدعمها، حسب الاقتضاء. وفي حالة مفاوضات السلام التي ترعاها أو تدعمها الدول الأعضاء مباشرة، يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى الاستفادة، حسب الاقتضاء، من قدرات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة فضلا عن المنظمات الإنسانية الدولية والهيئات الإقليمية ذات الصلة.

"ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أن إدماج العناصر الإنسانية في عمليات حفظ السلام من شأنه، في بعض الحالات، أن يسهم مساهمة فعالة في تنفيذ هذه العناصر للولاية المنوطة بها. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أيضا أهمية توفير التدريب الملائم لأفراد حفظ السلام في مجال القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالحالات الخاصة للنساء والأطفال، فضلا عن الفئات السكانية الضعيفة. ويشير المجلس مع التقدير إلى إشراك الأفراد في معالجة مسائل حماية الأطفال في بعض عمليات حفظ السلام الأخيرة، ويشجع على إشراك هؤلاء الأفراد في العمليات المقبلة، ولا سيما في سياق تسريح الجنود الأطفال، وإعادة إدماجهم في المجتمع، وحيثما يوجد عدد كبير من الأطفال المشردين وغيرهم من الأطفال المتأثرين بالحرب. ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنشر الوعي بين أفراد حفظ السلام في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسائر الأمراض المعدية والسيطرة عليها وتشجيع تلك الجهود.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية التنسيق الفعال بين أجهزة ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ذات الصلة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان في حالات الصراع الجارية وبناء السلام من خلال تدابير من بينها وضع الأطر الاستراتيجية، ويعرب عن استعداده للنظر في سبل تحسين هذا التنسيق. وفي هذا الصدد، يشير المجلس إلى ضرورة زيادة تحسين الاتصال، وتدفق المعلومات، والتنسيق بين جانب حفظ السلام والجانبين الإنساني والإنمائي في أعمال الأمم المتحدة.

"ويعترف مجلس الأمن بالدور الذي تقوم به المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية في توفير المساعدة الإنسانية والتخفيف من أثر الأزمات الإنسانية، ويعترف كذلك بالولاية المحددة لمنظمة الصليب الأحمر الدولية في هذا الصدد. ويؤكد أهمية التزام هذه المنظمات بمبادئ الحياد والنزاهة والإنسانية في أنشطتها الإنسانية.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق أن عدم توفر الدعم المالي الكافي من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى معالجة المعاناة الإنسانية في سياقات معينة. ويعترف المجلس بضرورة توفير الدعم المالي الملائم للأنشطة الإنسانية، ويدعو إلى توفير التمويل الثنائي الكافي للأنشطة الإنسانية الثنائية أو خلافها، ولا سيما من أجل دعم الجهود المتعددة الأطراف. ويشير المجلس إلى أهمية قيام المؤسسات المالية الدولية بالالتزام بما ستدفعه من أموال وتوزيعها في وقت مبكر. ويلاحظ المجلس أيضا مع الارتياح أن بيانات المجلس الداعية إلى تقديم الدعم الكامل لنداءات الأمم المتحدة الموحدة كان لها في المناسبات السابقة تأثير إيجابي، ويعرب عن استعداده لمواصلة تشجيع الاستجابات السخية لهذه النداءات.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة إدراج الحالة الإنسانية في بيانات الإحاطة التي يقدمها إلى المجلس بصورة منتظمة عن البلدان قيد الاستعراض، بما في ذلك عن حالة تمويل نداءات الأمم المتحدة الموحدة، عند الاقتضاء. ويطلب كذلك إلى الأمين العام ضمان استمرار اشتمال تقاريره القطرية العادية على فرع تحليلي موضوعي عن القضايا الإنسانية وتأثيرها على الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة المقررة.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره".

— — — — —